



WP/SDG

الفريق العامل المعني بالبعد الاجتماعي للعولمة

للإطلاع

البند الأول من جدول الأعمال

الميثاق العالمي لفرص العمل: اتساق السياسات والتنسيق الدولي

المقدمة

١. يتوخى الميثاق العالمي لفرص العمل لتحقيق أهدافه، تعاوناً وثيقاً بين مكتب العمل الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بهدف تحسين اتساق السياسات والتنسيق الدولي. ومنذ شهر حزيران/يونيه، اتخذت خطوات مهمة للمضي قدماً في هذا الاتجاه ولقي الميثاق العالمي لفرص العمل الدعم في عدة اجتماعات دولية. وتلخص هذه الوثيقة التقدم المحرز بشأن أبعاد اتساق السياسات والتنسيق الدولي للميثاق العالمي لفرص العمل وتقترح خطوط عمل للمستقبل.
٢. وتشمل الوثيقة المنظمات والاجتماعات التالية، وهي الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومجموعة الثمانية والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وتترافق هذه الوثيقة ببيان المدير العام وتقرير مكتب العمل الدولي المقدمين إلى مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين في بيتسبرغ فضلاً عن إضافة تتضمن ملخصاً عن التوقعات الاقتصادية الدولية الأخيرة.

الأمم المتحدة

٣. أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، التي انعقدت في نيويورك من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩^١. وأعرب المؤتمر عن بالغ قلقه بالقول: "بات التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تحقق في السنوات الأخيرة، وبخاصة في ما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، مهدداً في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً". وتختتم الوثيقة الختامية الشاملة بفقرة بشأن كيفية المضي قدماً وتدعو "منظمة العمل الدولية إلى تقديم "الميثاق العالمي لفرص العمل" ... إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي تعقد في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ والذي يهدف إلى العمل على تحقيق الانتعاش من الأزمة من خلال توفير فرص عمل مكثفة، بالاستناد إلى برنامج توفير فرص العمل الكريم وإلى إيجاد نمط من النمو المستدام".

^١ الجمعية العامة للأمم المتحدة: الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، ٢٠٠٩ (A/RES/63/303).

٤. ودعا رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي المدير العام إلى تقديم الميثاق العالمي لفرص العمل إلى دورة المجلس في شهر تموز/ يولييه، التي اعتمد فيها بعد ذلك القرار بعنوان "التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل"، مرحباً باعتماد منظمة العمل الدولية لهذا الميثاق. وهو يشجع الدول الأعضاء على الترويج للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وتحقيق الاستفادة الكاملة منه باعتباره إطاراً عاماً يمكن لكل بلد أن يقوم في نطاقه بصياغة حزمة من السياسات الملائمة لحالته وأولوياته بالتحديد. كما يطلب القرار إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تأخذ في اعتبارها، من خلال اضطلاعها بعمليات ملائمة لصنع القرار، الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل في سياساتها وبرامجها، وأن تنظر كذلك في إدماج مضامين الميثاق المتعلقة بالسياسات العامة في أنشطة نظام المنسق المقيم والأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ويدعو أيضاً المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة إلى أن تقوم، وفقاً لولاياتها، بإدماج المضامين المتعلقة بالسياسات للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل في أنشطتها. ويدرك أن أعمال توصيات الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وخياراته المتعلقة بالسياسات يتطلب إبلاء الاعتراف لتوفير التمويل وبناء القدرات، وأنه يلزم تقديم دعم خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تفتقر إلى الحيز المالي لاعتماد سياسات الاستجابة والتعافي. ويختتم القرار بالطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في عام ٢٠١٠ تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار^٢. وقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في دورته العادية الثانية التي انعقدت من ٨ إلى ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، أن يدرج بدأً في جدول الأعمال بشأن متابعة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته العادية التي ستعقد من ١٩ إلى ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠.

٥. وفي تطور مواز إضافي، اعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة، في نيسان/ أبريل، تسع مبادرات مشتركة لمواجهة الأزمة^٣ كوسيلة لتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للعمل لتوحيد الأداء لمساعدة البلدان والمجتمع العالمي على مواجهة الأزمة وتسريع عملية الانتعاش وإنشاء عولمة عادلة وشاملة. ويؤكد الميثاق العالمي لفرص العمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، الدعم المقدم إلى الدور الذي تضطلع به المنظمة في مجلس الرؤساء التنفيذيين. وقامت اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج والتي يرأسها المدير العام لمكتب العمل الدولي، باستحداث مبادرات تشمل مبادرات بشأن: تعزيز الاستثمار في الاستدامة البيئية على الأجل الطويل؛ الميثاق العالمي لفرص العمل - تعزيز فرص العمل والإنتاج والاستثمار والطلب الكلي والعمل اللائق للجميع؛ توفير أرضية للحماية الاجتماعية تكفل إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والمأوى وتمكين الفقراء والمستضعفين وحمايتهم. ومنذ شهر نيسان/ أبريل، عملت وكالات رائدة مع مجموعة من الوكالات الداعمة لتعزيز العمل المشترك بشأن المبادرات التسع. ومكتب العمل الدولي وكالة رائدة بالنسبة إلى مبادرة الميثاق العالمي لفرص العمل وبالنسبة إلى توفير أرضية للحماية الاجتماعية إلى جانب منظمة الصحة العالمية. ودعا المدير العام، بصفته رئيس اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج، إلى عقد اجتماع للرؤساء التنفيذيين في الوكالات الرائدة للمبادرات التسع المشتركة لمواجهة الأزمة في ٧ تموز/ يولييه ٢٠٠٩ في جنيف. وفي إطار المتابعة، بعثت السيدة هيلين كلارك، بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، رسالة إلى جميع المنسقين المقيمين في البلدان تحثهم فيها على العمل مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن الوسائل السريعة المناسبة لتقديم الدعم التشغيلي للحكومات التي تعبر عن اهتمامها بالمبادرات المشتركة لمواجهة الأزمة.

٦. وهناك مجالات أخرى للعمل المشترك ضمن منظومة الأمم المتحدة، تشمل العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ظل الهدف ١، وهو القضاء على الفقر المدقع والجوع، تشمل الغاية ٢ توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب. ولقد ساهم مكتب العمل الدولي في إعداد التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩، الذي أشار إلى أن الأزمة تهدد تحقيق الكثير من الأهداف الإنمائية للألفية^٤. بالإضافة إلى ذلك، سيكون موضوع عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) "تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع"، المقرر استعراضه في الدورة الخامسة والستين

^٢ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل، تموز/ يولييه ٢٠٠٩ (E/2009/L.24) (متاح عند الطلب).

^٣ انظر الموقع التالي: <http://hlcp.unsystemceb.org/JCI>.

^٤ الأمم المتحدة: التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٩، متاح على الموقع التالي: www.un.org/millenniumgoals/pdf/MDG_Report_2009_ENG.pdf.

للجمعية العامة، إلى جانب تقرير من إعداد الأمين العام^٥. وشاركت إحدى وعشرون وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة في وضع خطة عمل على مستوى المنظومة ترمي إلى تحقيق اتساق وأوجه تداؤب أكبر ضمن قدرات وخبرات كل منها، دعماً للجهود الوطنية المبذولة لتعزيز العمالة والعمل اللائق للقضاء على الفقر. وإلى جانب هذا العمل المكثف بشأن القضاء على الفقر، يستمر مكتب العمل الدولي في تعزيز مجموعة أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق، التي وضعها مجلس الرؤساء التنفيذيين، تعزيزاً نشطاً.

مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين في بيتسبرغ

٧. اجتمع قادة مجموعة العشرين في بيتسبرغ يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/ سبتمبر. ويجدر التذكير بأن قمة لندن لمجموعة العشرين، التي انعقدت في شهر نيسان/ أبريل، كانت قد دعت منظمة العمل الدولية، التي تعمل مع منظمات مهمة أخرى، إلى تقييم الإجراءات السياسية بشأن العمالة والحماية الاجتماعية، المتخذة وتلك المطلوبة في المستقبل، وهذا أمرٌ لقي الترحيب في الميثاق. واستجابة لهذا الطلب، دعي المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى مؤتمر القمة وقدم وثيقتين تحت عنوان "حماية الناس وتعزيز فرص العمل"^٦.

تقارير مكتب العمل الدولي المقدمة إلى مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين

٨. قدرت تقارير مكتب العمل الدولي المقدمة إلى مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين أن التدابير التي اتخذتها حكومات مجموعة العشرين، في مجال العمالة والحماية الاجتماعية، منذ بداية الأزمة الاقتصادية خلقت أو أنقذت ما يقدر بين ٧ و ١١ مليون وظيفة في بلدان مجموعة العشرين هذا العام. ويتوقع مكتب العمل الدولي كذلك أن التدهور المستمر لسوق العمل، الذي شهده عام ٢٠٠٩ في جميع أنحاء العالم، من شأنه أن يساهم في زيادة متوقعة في البطالة العالمية تتراوح بين ٣٩ و ٦١ مليون عامل مقارنة مع عام ٢٠٠٧، مما قد يؤدي إلى بطالة عالمية ترتفع من ٢١٩ إلى ٢٤١ مليون عاطل عن العمل - وهو أعلى مستوى سُجل حتى اليوم. والتقارير المعنون "حماية الناس وتعزيز فرص العمل: دراسة استقصائية عن استجابات سياسات العمالة والحماية الاجتماعية على الصعيد القطري في التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية"، استعرض الإجراءات المتخذة بين منتصف عام ٢٠٠٨ و ٣٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٩ في ٥٤ بلداً، بما يشمل جميع مستويات الدخل والمناطق و٣٢ تدبيراً محدداً من التدابير المجمع تحت أربعة مجالات، هي: حفز الطلب على اليد العاملة؛ دعم الوظائف وطالبي الوظائف والعاطلين عن العمل؛ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي؛ تطبيق الحوار الاجتماعي وحماية الحقوق في العمل.

٩. واستناداً إلى التقرير، بلغت الوظائف المنقذة أو المنشأة، نتيجة التدابير التي اتخذتها بلدان مجموعة العشرين، بين ٢٩ و ٤٣ في المائة من الزيادة الإجمالية للبطالة في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مما يعني أنه لولا اتخاذ مثل هذه التدابير لكانت البطالة بلغت حداً أعلى بكثير في تلك البلدان. ووجدت الدراسة التي أجراها مكتب العمل الدولي أن الإجراءات الستة المتخذة على الوجه الأكبر شملت زيادة الإنفاق على الهيكل الأساسي؛ الإعانات والتخفيضات الضريبية للمنشآت الصغيرة؛ حصول المنشآت الصغيرة على الائتمان؛ برامج ومرافق التدريب؛ المشاورات مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال؛ الحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية. وكانت هذه التدابير من بين الخيارات السياسية المشار إليها في الميثاق العالمي لفرص العمل.

٥ الجمعية العامة للأمم المتحدة: عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، آذار/ مارس ٢٠٠٩ (A/RES/63/230).

٦ انظر: حماية الناس وتعزيز فرص العمل: من الاستجابة للأزمة إلى الانتعاش والنمو المستدام. بيان من المدير العام لمكتب العمل الدولي إلى قادة بلدان مجموعة العشرين، وحماية الناس وتعزيز فرص العمل: دراسة استقصائية عن استجابات سياسات العمالة والحماية الاجتماعية على الصعيد القطري في التصدي للأزمة الاقتصادية العالمية. تقرير مكتب العمل الدولي المقدم إلى مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين. أرسلت هاتان الوثيقتان إلى أعضاء مجلس الإدارة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر مع دعوة لإبداء التعليقات عليهما. والردود المستلمة من بلدين عضوين مدرجة في الملحق بهذه الوثيقة.

١٠. وفي حين كانت الردود الأولية ترمي إلى درء التدهور السريع الذي شهدته العمالة والتخفيف من أثره على الناس الأكثر استضعافاً، وجد تقرير مكتب العمل الدولي أنّ البلدان تسعى أكثر فأكثر إلى الاستعداد للانتعاش، من خلال الاستثمار في الهيكل الأساسي الجديد وإعداد القوة العاملة للتغيرات الهيكلية من قبيل تلك الناجمة عن التكيف مع تخفيض انبعاثات الكربون. ولحظ التقرير أنّ البلدان ذات الدخل الأدنى قد تحتاج إلى دعم إضافي لتقوية استجابات العمالة والحماية الاجتماعية فيها للتصدي للأزمة.

١١. كما لحظ التقرير أنّه لم يولَ اهتمام كافٍ للتدابير الإضافية المعدة لمكافحة الاتجار باليد العاملة وعمل الأطفال، وحفز إمكانية وصول المنشآت الصغيرة إلى عروض المناقصات العامة وتعزيز المشاورات على المستوى القطاعي وزيادة القدرة لتفتيش العمل وحماية العمال المهاجرين.

١٢. وسلط التقرير الضوء على ظاهرة مفادها أنّ قرابة ٤٥ مليون شاب وشابة يدخلون سنوياً سوق العمل العالمية، لا سيما في البلدان النامية، مما يأتي بمزيد من الضغوط على أسواق العمل التي تعاني أصلاً من أعداد طائلة من العاملين في القطاع غير المنظم والعاطلين عن العمل والأشخاص المحبطين من البحث عن عمل وأولئك الذين يعملون بعض الوقت لأسباب خارجة عن إرادتهم. وبشكل الوافدون الجدد وزيادة الحرمان من الوظائف تحدياً كبيراً جداً أمام العمالة في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب. ولا غنى عن النمو الاقتصادي المتين ومضمون نمو العمالة المرتفع. وإلا فستظل العمالة المتوفرة تشهد نقصاً حاداً لسنوات عديدة حتى ولو بدأ الانتعاش في تثبيت جذوره. وهذا يدعو إلى اتخاذ إجراءات حازمة.

بيان القادة

١٣. اعتمد مؤتمر القمة بيان القادة^٧، الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات "أن يطلقوا إطاراً يرسى السياسات والطريقة التي نعمل بها معاً لتوليد نمو عالمي ومتين ومستدام ومتوازن. ونحن بحاجة إلى انتعاش دائم يستحدث الوظائف الجيدة التي تحتاج إليها شعوبنا". وفي الملاحظات التي أداها العديد من القادة قبل انعقاد القمة وخلالها وبعدها، تناولوا التحدي الذي تطرحه أزمة الوظائف وأعربوا عن تقديرهم لمساهمات مكتب العمل الدولي في الاجتماع.

١٤. وبالاستناد إلى بعض الدلائل التي تفيد عن تفادي اختلال اقتصادي عالمي كبير ولكنها تفيد أيضاً عن استمرار اعتماد نهوض النمو اعتماداً كبيراً على التدابير التحفيزية للسياسات العامة في بلدان عديدة، فإنّ القادة "اتفقوا على المحافظة على خطواتنا لدعم النشاط الاقتصادي إلى أن يتأكد الانتعاش". وبالإضافة إلى إطلاق الإطار الجديد للنمو العالمي المتين والمستدام والمتوازن، اعتمد البيان "قيماً أساسية للنشاط الاقتصادي المستدام"، ترمي إلى الاستناد إلى مقترحات المستشارة الألمانية أنجيلا ماركيل بشأن مجموعة من المبادئ للاقتصاد العالمي.

١٥. وشمل البيان طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالأزمة والتي يتوقع أن تشكل جزءاً من إطار النمو المتين والمستدام والمتوازن. وتضم هذه المسائل التزامات مفصلة تحت عنوان "وضع الوظائف الجيدة في صميم عملية الانتعاش". والنص على النحو التالي:

٤٣. إنّ الاستجابة السريعة والنشطة والمتينة لبلداننا قد أنقذت أو أنشأت ملايين الوظائف. واستناداً إلى تقديرات منظمة العمل الدولية، ستكون الجهود التي بذلناها قد أنقذت أو أنشأت ما بين ٧ ملايين و ١١ مليون وظيفة على الأقل بحلول نهاية هذا العام. وبغياب إجراء مستدام، يحتمل أن تستمر البطالة في الارتفاع في العديد من بلداننا حتى بعد استقرار الاقتصادات، وتترافق بتأثير غير متناسب على شرائح السكان الأكثر استضعافاً. ومع استعادة النمو، لا بد لكل بلد من أن يعمل حتى يضمن انتعاش العمالة بسرعة. ونحن نتعهد بتنفيذ خطط الانتعاش التي تدعم العمل اللائق وتساعد على الحفاظ على العمالة وتجعل نمو الوظائف من أولوياتها. بالإضافة إلى ذلك، سوف نستمر في توفير الدخل والحماية الاجتماعية ودعم التدريب للعاطلين عن العمل وأولئك الذين هم الأكثر عرضة للبطالة. ونحن نعترف بأنّ التحديات الراهنة ليست ذريعة لتتغافل عن معايير العمل المتفق عليها دولياً أو نضعفها. وتوخياً لضمان أن يكون النمو العالمي مفيداً على نحو واسع، ينبغي لنا أن نطبق سياسات تتسق مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل لمنظمة العمل الدولية.

^٧ انظر الموقع: www.pittsburghsummit.gov/mediacenter/129639.htm.

٤٤. ويستلزم إطارنا الجديد للنمو المتين والمستدام والمتوازن إصلاحات هيكلية تسمح باستحداث أسواق عمل أكثر شمولية وسياسات نشطة لسوق العمل وبرامج تعليم وتدريب ذات نوعية جيدة. وسيحتاج كل بلد من بلداننا إلى تعزيز قدرات عمالنا على التكيف مع تقلبات طلبات السوق والاستفادة من الابتكارات والاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة والطاقة النظيفة والبيئة والصحة والبنى التحتية، عند تطبيق سياساتها الوطنية الخاصة بها. ولم يعد كافياً تدريب العمال على تلبية احتياجاتهم الحالية المحددة؛ بل ينبغي لنا أن نضمن الحصول على برامج التدريب التي تدعم التطوير المتواصل للمهارات وتركز على احتياجات السوق المستقبلية. وينبغي للدول المتقدمة أن تدعم الدول النامية لبناء قدراتها في هذا المجال وتعزيزها. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد على ضمان تقاسم المكاسب المتأنية من الاختراعات الجديدة ومن إزالة العوائق الراهنة المطروحة أمام النمو، على نطاق واسع.

٤٥. ونتعهد بأن نبذل جهوداً حثيثة في مجال التدريب في استراتيجياتنا واستثمارنا المعنية بالنمو. ونسلم بأن برامج العمالة والتدريب المثمرة غالباً ما تكون مصممة بفضل التعاون القائم بين أصحاب العمل والعمال، ونحن نشاهد منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع منظمات أخرى، أن تدعو هيئاتها المكونة والمنظمات غير الحكومية إلى وضع استراتيجية تدريب وعرضها علينا للنظر فيها.

٤٦. ونحن نوافق على الأهمية التي يرنديها بناء إطار موجه نحو العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي في المستقبل. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد أهمية مؤتمر فرص العمل في لندن ومؤتمر القمة الاجتماعي في روما. كما نرحب بالقرار الذي اعتمده مؤخراً منظمة العمل الدولية بعنوان "الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل"، وتأخذ بلداننا على عاتقها اعتماد عناصر أساسية من إطاره العام للمضي قدماً بالبعد الاجتماعي للعمالة. وينبغي للمؤسسات الدولية أن تراعي معايير منظمة العمل الدولية وأهداف ميثاق فرص العمل عند إجراء التحليلات بشأن الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة وفي أنشطتها المعنية بصوغ السياسات.

٤٧. وبغية ضمان تركيزنا المستمر على سياسات العمالة، طلب رئيس قمة بيتسبرغ إلى أمين العمل لديه أن يدعو وزراء العمالة والعمل في بلداننا إلى تشكيل فريق عمل في أوائل عام ٢٠١٠ يقوم بالتشاور مع نقابات العمال وقطاع الأعمال ويستند إلى استنتاجات الاجتماع الوزاري القادم للعمالة والعمل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أزمة الوظائف. ونحن نكلف وزراءنا بتقييم تطورات وضع العمالة واستعراض تقارير منظمة العمل الدولية والمنظمات الأخرى حول أثر السياسات التي اعتمدها، وإطلاعنا عما إذا كان هناك تدابير جديدة مستحسنة، والنظر في سياسات متوسطة الأجل بشأن العمالة وتطوير المهارات وبرامج الحماية الاجتماعية وأفضل الممارسات لضمان إعداد العمال حتى يتمكنوا من الاستفادة من التقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا.

١٦. وسوف يعقد الاجتماع القادم لرؤساء دول وحكومات بلدان مجموعة العشرين في كندا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وسيُنظم اجتماع آخر في جمهورية كوريا قبل نهاية عام ٢٠١٠. وسُميت مجموعة العشرين لتكون "المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي بيننا". وفي عام ٢٠١١، سوف تستضيف فرنسا قمة قادة مجموعة العشرين، التي يتوقع أن تتعقد منذ ذلك الحين سنوياً.

قمة مجموعة الثمانية في لاكويلا

١٧. انعقد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٩ من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه في لاكويلا، إيطاليا، وقد دعي المدير العام إلى حضوره. واعتمدت القمة عدة نصوص، بما فيها إعلان بشأن القيادة المسؤولة من أجل مستقبل مستدام^٨. وتنص فقرة من هذا الإعلان بشأن التصدي للبعد الاجتماعي للأزمة على ما يلي:

٣٧. تشكل السياسات الاجتماعية وسياسات العمالة دعامة أساسية في سياق إطار عالمي جديد. وينبغي للتدابير أن توفر للناس والأسر إغاثة في الدخل وتمنع البطالة طويلة الأجل، مع الإشارة بوجه خاص إلى المجموعات الأكثر استضعافاً ومع الأخذ بعين الاعتبار المسائل الجنسانية. وينبغي للبلدان المتقدمة والناشئة والنامية، إلى جانب المؤسسات الدولية، أن تعمل معاً لضمان النمو الموجه نحو العمالة وتعزيز التلاحم الاجتماعي. والمضي قدماً في برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، بالاستناد إلى قرار منظمة العمل الدولية بشأن "الانتعاش من الأزمة: ميثاق عالمي لفرص العمل"، ملائم للتصدي للأزمة على مستوى العالم ودفع البعد الاجتماعي للعمالة إلى الأمام. وينبغي ألا تستخدم الحكومات والمنشآت الأزمة كذريعة للتخفيف من الامتثال لحقوق العمال أو للتخفيف من الحماية المقدمة لهم. ونحن نتعهد بأن نعزز العمالة والحماية الاجتماعية على مستوى العالم وأن نمثل لمعايير العمل المعترف بها دولياً، كما تتجلى في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته. كما نتعهد بأن نعالج البعد الإنساني للأزمة ونعيد النمو على أساس أكثر متانة.

^٨ إعلان مجموعة الثمانية في لاكويلا بشأن القيادة المسؤولة من أجل مستقبل مستدام. انظر الموقع:

http://www.g8italia2009.it/static/G8_Allegato/G8_Declaration_08_07_09_final,0.pdf.

اجتماعات الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية الآسيوي والمنتدى العربي للتشغيل

١٨. خلال الاجتماع غير الرسمي، الذي عُقد في بروكسل في ١٧ أيلول/ سبتمبر للإعداد لمؤتمر قمة بيتسبرغ، اتفق رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي على ما يلي:

... توخياً لمنع الاستبعاد الدائم من سوق العمل، لا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى ما يلي: "١" المحافظة على العمالة وخلق وظائف جديدة وتعزيز الحراك؛ "٢" الارتقاء بالمهارات والمواءمة بين احتياجات سوق العمل؛ "٣" زيادة الحصول على فرص العمل. وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز قدرة العمال على التكيف مع طلبات السوق المتغيرة وإعدادهم للاستفادة من الاستثمارات الجديدة في مجالات الطاقة النظيفة والصحة والبنى التحتية. ولا بد للعمالة والتلاحم الاجتماعي من أن يحتلوا موقع الصدارة. وفي هذا السياق، نرحب بالميثاق العالمي لفرص العمل الذي اعتمده منظمة العمل الدولية مؤخراً.

١٩. ولقد اجتمع وزراء العمالة والعمل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ونظرائهم من البرازيل وشيلي واستونيا والهند وإسرائيل والاتحاد الروسي وسلوفينيا، في باريس يومي ٢٨ و ٢٩ أيلول/ سبتمبر. ودعى المدير العام لمكتب العمل الدولي للمشاركة في الاجتماع وتقديم تقرير بشأن مؤتمر قمة بيتسبرغ لمجموعة العشرين. ولاحظ الوزراء في بيانهم^٩:

... أنه تم الاضطلاع بإجراءات هامة على المستويين الدولي والوطني لمواجهة آثار الانكماش، وأن الوزراء يرحبون بالدلائل الأولية للانتعاش الاقتصادي. غير أنهم شددوا أيضاً على أنهم سيضطرون إلى مواجهة العواقب الناجمة عن البطالة العالية والمستمرة لردح من الزمن بعد أن يسير الانتعاش على قدم وساق. واتفقوا على أنه، في ضوء حدة الانكماش، لا بد من وضع سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية الابتكارية لمواجهة أزمة الوظائف وتعزيز العودة إلى نمو اقتصادي سليم، كما دعوا منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى تقييم انعكاسات استراتيجية الوظائف المعاد تقييمها.

٢٠. وأوصت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية الثلاثية التابعة للاتحاد الأفريقي، في الاستنتاجات الصادرة عن الاجتماع الذي عقده في أديس أبابا من ٢٨ أيلول/ سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/ أكتوبر، ترجمة الميثاق العالمي لفرص العمل إلى خطط عمل وطنية للتصدي للوضع المتردي للوظائف والفقر في القارة. وأعدت اللجنة التأكيد على التزام الاتحاد الإفريقي بالميثاق العالمي لفرص العمل في أفريقيا ورحبت بدعوة رئيس بوركينا فاسو، فخامة الرئيس بليز كومباوري، إلى أول منتدى إفريقي بشأن العمل اللائق يومي ١ و ٢ كانون الأول/ ديسمبر في واغادوغو، وهو منتدى سيعقد بحضور رؤساء الدول ووزراء العمل والمالية وقادة منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال. وطلبت اللجنة من منظمة العمل الدولية أن تتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة لتنفيذ الميثاق، ووافقت على أن تنسق الأطر الإنمائية الوطنية معه^{١٠}.

٢١. وانعقد المؤتمر السادس عشر لوزراء العمل في البلدان الأمريكية، التابع لمنظمة الدول الأمريكية، في بوينس آيرس، الأرجنتين، من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/ أكتوبر، واعتمد إعلاناً بعنوان "مواجهة الأزمة بالتنمية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية"^{١١}. وقد شارك المدير العام في الاجتماع. ويشير الإعلان إلى برنامج واسع من التعاون ويؤيد "القرار بشأن الانتعاش من الأزمة: الميثاق العالمي لفرص العمل"، الذي صدر عن

^٩ وزراء العمالة والعمل في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: البيان الختامي - مواجهة أزمة الوظائف: سوق العمل واستجابة السياسة الاجتماعية، باريس، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩. انظر الموقع: www.oecd.org/document/29/0,3343,en_2649_34487_43790301_1_1_1_1,00.html.

^{١٠} الاتحاد الإفريقي: الإعلان بشأن تنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل في أفريقيا، أديس أبابا، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ (متاح عند الطلب).

^{١١} منظمة الدول الأمريكية: إعلان بوينس آيرس لعام ٢٠٠٩: "مواجهة الأزمة بالتنمية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية"، ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. انظر الموقع: www.sedi.oas.org/ddse/english/cpo_trab_XVI_CIMT.asp#Hlk2.

الدورة الثامنة والتسعين لمؤتمر العمل الدولي، وهو قرار يستهدف إرشاد السياسات الوطنية والدولية الرامية إلى حفز الانتعاش الاقتصادي وتوليد الوظائف وتوفير الحماية إلى الأشخاص العاملين وعائلاتهم".

٢٢. ونظم مصرف التنمية الآسيوي مؤتمراً كبيراً رفيع المستوى في هانوي من ٢٨ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، مع تسعة من شركاء التنمية، ومنهم منظمة العمل الدولية بشأن "أثر الركود الاقتصادي العالمي على الفقر والتنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ"^{١٢}. وقالت السيدة شافر بروس، نائبة رئيس مصرف التنمية الآسيوي، في كلمة ألقته في اختتام المؤتمر، إن الانكماش الاقتصادي العالمي الأخير قد خفض الطلب على الصادرات التي تعتمد عليها اقتصادات الإقليم، مما أدى إلى اقتطاعات في الوظائف في العديد من الصناعات التي ترسل سلعتها إلى الخارج، وإلى خفض مدخول آلاف الناس في الإقليم. وقد يضطر الكثيرون إلى الكفاح لإيجاد عمل بديل. وأردفت قائلة: "إن خلق الظروف المؤاتية للوظائف الجيدة، بل الأهم من ذلك، استحداث برامج الحماية الاجتماعية لمن هم غير قادرين على إيجاد عمل لائق هو أولوية ملحة للحكومات في آسيا والمحيط الهادئ". وقد نظم المؤتمر مصرف التنمية الآسيوي وحكومنا فيتنام والصين وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتسعة من شركاء التنمية، وحضره حوالي ٣٥٠ ممثلاً من مصرف التنمية الآسيوي والحكومات الإقليمية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والأكاديميات، لمناقشة الأثر الاجتماعي للأزمة العالمية والحاجة إلى إصلاحات في السياسة الاجتماعية.

٢٣. وخلال المنتدى العربي للتشغيل (بيروت، ١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر)، الذي شارك في تنظيمه كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية، اعتمد مندوبون ثلاثيون من ٢٢ بلداً ناطقاً باللغة العربية في الشرق الأوسط وأفريقيا برنامج عمل لإنفاذ الميثاق العالمي لفرص العمل في المنطقة. ويشدد البرنامج بشكل خاص على تنمية المنشآت الصغيرة والمهارات والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والحقوق في العمل. ويؤيد البرنامج، على وجه الخصوص، اتفاقاً بين أصحاب العمل والعمال للاجتماع بشكل منتظم بغية مناقشة المسائل البارزة بشأن العمل والعمال، إلى جانب توفير تعاون إقليمي أكبر، بما في ذلك من خلال التعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

ضمان انتعاش عالمي وإعادة توازن التنمية الاقتصادية وزيادة مضمون العمالة في النمو

٢٤. بعد الأشهر التي تلت مؤتمر العمل الدولي، عقدت عدة اجتماعات دولية رئيسية نظراً إلى الحاجة إلى زيادة اتساق السياسات والتنسيق الدولي والخيارات السياسية الواردة في الميثاق العالمي لفرص العمل. وقد ساهم عدد من العوامل في المستوى العالي من الدعم المقدم إلى منظمة العمل الدولية والميثاق. وجرى تسليط الضوء، على وجه الخصوص، على أهمية مبادرة منظمة العمل الدولية وملاءمة توقيتها، بفعل الزيادة المستمرة في البطالة والمؤشرات الأخرى لكساد سوق العمل وتزايد القلق بشأن الفقر المتنامي والاعتراف بأنه ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لمواجهة ذلك، فقد تطول أزمة الوظائف معيقة بذلك الانتعاش الاقتصادي ومثيرة التوترات الاجتماعية. ولا ينفك قدر كبير من المشاكل المتعلقة بالأصول ينوء بثقله على الأسواق المالية. وتشير التوقعات الأخيرة إلى بعض الانتعاش في عام ٢٠١٠، غير أن الأوضاع الوطنية تتباين بشكل كبير فيما بينها^{١٣}.

٢٥. بالإضافة إلى ذلك، شاركت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في مسعى لم يسبق له مثيل لعرض الميثاق وشرح أهميته. وكان من شأن الجهود المبذولة داخل الحكومات الوطنية لضمان أن يكون رؤساء الدول والحكومات وجميع الوزارات على بينة من امكانيات الميثاق، الذي يشكل مستوى رفيعاً من التوعية بفضل الشبكات الدولية لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل والمدخلات التي يقدمها المكتب في الوقت المناسب إلى المؤتمرات الدولية وعمل منظمات دولية أخرى مهمة، أن أسهمت جميعها في دفع المقترحات السياسية للميثاق العالمي لفرص العمل لاحتلال الصدارة في البرنامج السياسي.

^{١٢} انظر الموقع: <http://www.adb.org/Documents/Events/2009/Poverty-Social-Development/>.

^{١٣} تقدم الوثيقة GB.306/WP/SDG/1(Add.)، ملخصاً عن آخر التوقعات في اقتصاد العالم.

٢٦. وفي الفترة المقبلة، تكمن المسألة الرئيسية في تحويل هذا الدعم الدولي إلى تنفيذ السياسات تنفيذاً فعالاً في عدد كبير من البلدان. وتشير الوثيقة GB.306/3/1 بشأن "إنفاذ الميثاق العالمي لفرص العمل"، إلى الاستراتيجية قيد الإعداد والرامية إلى دعم الجهود التي تبذلها الهيئات المكونة في استخدام الميثاق. كما تقدم مساهمة منظمة العمل الدولية وتقريرها إلى مؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين في بيبسبرغ تقييماً أولياً للمدى الذي تطبق عنده البلدان التدابير الموصى بها في الميثاق. وهي تظهر أن بلداناً عديدة تستخدم عناصر من حافظة الميثاق وأن إجمالي التدابير التحفيزية قد تكون خفضت من تصاعد البطالة في بلدان مجموعة العشرين بحوالي الثلث. ولكن مساهمة منظمة العمل الدولية، أعربت أيضاً، على غرار الميثاق، عن القلق من ألا تكون بعض البلدان في وضع يخولها من الاستفادة بشكل كامل من نهج الميثاق من دون دعم دولي، نتيجة الجمع بين وضع مالي مقيد ودين أجنبي مرهق وقدرات مؤسسية واهنة في تنفيذ السياسات.

مصادر ممكنة لتمويل الجهود الوطنية لاستخدام الميثاق العالمي لفرص العمل

٢٧. يتضمن بيان قادة مجموعة العشرين الجملة التالية: "ينبغي للمؤسسات الدولية أن تراعي معايير منظمة العمل الدولية وأهداف ميثاق فرص العمل عند إجراء التحليلات بشأن الأزمة ومرحلة ما بعد الأزمة وفي أنشطتها المعنية بصوغ السياسات". كما يسلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأن التوصيات والخيارات السياسية للميثاق العالمي لفرص العمل تتطلب التمويل، وهو يدعو البلدان المانحة والوكالات متعددة الأطراف إلى توفير التمويل، بما في ذلك ضمن الموارد المخصصة للأزمة من أجل تنفيذ الميثاق^{١٤}. وكما ورد في الفقرة ٥، يعمل مكتب العمل الدولي بشكل وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشبكة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف.

٢٨. وفي أيار/ مايو، عقدت اللجنة الاستشارية الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اجتماعاً رفيع المستوى ضم ٢٣ بلداً مانحاً ومنظمات متعددة الأطراف للتعاون الإنمائي، اعتمد بياناً سياسياً بعنوان "دور العمالة والحماية الاجتماعية: جعل النمو الاقتصادي مؤثراً للفقراء". واعترف البيان بالحاجة إلى الاستجابة للطلب المتزايد في البلدان الشريكة لمزيد من الإجراءات العامة في مجال الحماية الاجتماعية والعمالة. "ولا بد للعمالة المنتجة والعمل اللائق من أن يكونا هدفاً رئيسياً للتعاون الإنمائي"^{١٥}.

٢٩. وأثناء الاجتماع الذي نظّمته اللجنة النقدية والمالية الدولية في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر في اسطنبول، تعهد صندوق النقد الدولي بما يلي:

... المحافظة على سياسات داعمة في القطاع الضريبي والنقدي والمالي لضمان انتعاش مستدام، وهو على أهبة الاستعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات، حسب مقتضى الحال، من أجل إحياء الائتمان واستعادة الوظائف المفقودة وعكس التراجع الذي يشهده الحد من الفقر. ونحن نشدد على ضرورة استكمال الإصلاحات التنظيمية وإصلاحات القطاع المالي من دون تأخير. ونعيد التأكيد على مسؤوليتنا الجماعية في تجنب النزعة الحمائية في أشكالها كافة. ومن المهم أيضاً الاستمرار في تقديم الدعم الدولي إلى الجهود التي تبذلها البلدان منخفضة الدخل لتنفيذ خططها الإنمائية طويلة الأجل ومكافحة الفقر والاستمرار في رصد أثر الأزمة على هذه الاقتصادات^{١٦}.

٣٠. وعلى غرار ذلك، أشار الوزراء في البيان الصادر عن اللجنة الإنمائية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، إلى ما يلي:

نتيجة الأزمة الحاصلة، قد يجد قرابة ٩٠ مليون شخص أنفسهم أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر المدقع بحلول نهاية عام ٢٠١٠. والتقدم المحرز بشق الأنفس في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو في خطر أن يشهد اتجاهًا معاكسًا. وبغية حماية الفقراء، إننا نهيب بالأعضاء أن يتابعوا السعي للوفاء بالتزاماتهم لزيادة حجم الإعانة وفعاليتها. وتلعب البلدان النامية دوراً مهماً في الانتعاش العالمي، وسوف يكون التقدم الذي تحرزه عاملاً

^{١٤} المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة: *التعافي من الأزمة: إبرام ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل*، مرجع سابق.

^{١٥} انظر الموقع: <http://www.oecd.org/dataoecd/63/9/43514572.pdf>.

^{١٦} انظر الموقع: www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09347.htm.

أساسياً للنمو في المستقبل. ونحن رحبنا بالتقدم المستمر من جانب البلدان النامية لتحسين أطرها السياسية وسلمنا بأن مواجهة القيود المالية والاستثمار في البلدان النامية أمر حاسم للنمو المستدام^{١٧}.

٣١. وخلال انعقاد مؤتمر قمة مجموعة العشرين في لندن في شهر نيسان/ أبريل، تعهد الحاضرون بتوفير أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي "للإنعاش الائتماني والنمو والوظائف في اقتصاد العالم". وشكل السواد الأعظم من ذلك تأمين القروض إلى صندوق النقد الدولي لتمكينه من زيادة القروض التي يقدمها، كما شمل مبلغاً قدره ٥٠ مليار دولار أمريكي "لدعم الحماية الاجتماعية وحث التجارة والحفاظ على التنمية في البلدان منخفضة الدخل"^{١٨}. وزاد صندوق النقد الدولي دعمه المقدم بشكل أساسي إلى البلدان الناشئة متوسطة الدخل باستخدام خط الائتمان المرن الخاص به والترتيبات الاحترازية سهلة المنال، من أجل زيادة الاحتياطات المتاحة. وتضاعفت بمقدار المثلين الموارد المتاحة للإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل. وقال المدير الإداري للصندوق في كلمة ألقاها خلال الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩: "لقد سهّلنا مشروطيتنا بالتركيز فقط على التدابير السياسية الأساسية الحاسمة للاستقرار والنمو في الاقتصاد الكلي. وقد راعينا حالات عجز كبرى في الميزانية سواء في برامج الإقراض الميسر أو الإقراض غير الميسر. وتضم برامجنا الآن ترتيبات خاصة لحماية الناس الأشد فقراً والأكثر استضعافاً".

٣٢. وتركزت الجهود المبذولة في البنك الدولي من أجل زيادة الدعم للحماية الاجتماعية، على إنشاء صندوق جديد للاستجابة السريعة، توقع البنك أنه سيجتذب تمويلاً جديداً من الجهات المانحة. غير أن جل الإقراض لا يزال حتى الآن مقدماً لمشاريع الاستجابة الاجتماعية السريعة في إطار قنوات توصيل القروض الموجودة. وأعطيت نسبة عالية منها إلى البلدان ذات الدخل المتوسط في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التي كان لديها قبل الأزمة برامج لشبكات السلامة الاجتماعية أمكن زيادتها بسرعة. ولم يبدأ الصندوق الاستئماني متعدد المانحين في العمل بعد من أجل إيصال التمويل المقدم من الجهات المانحة إلى المشاريع المتعلقة بشبكات السلامة وأسواق العمل والعمالة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

٣٣. وأعرب المدير العام لمكتب العمل الدولي في الخطاب الذي ألقاه أمام اللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية في تشرين الأول/ أكتوبر، عن قلقه إزاء البطء في تحقيق التغيير المزمع في الزخم السياسي المنبثق عن إرشادات مؤسسة بريتون وودز وفي حجم التمويل المقدم للعمالة وتدابير الحماية الاجتماعية. وقال في كلمته:

إن العديد من البلدان الناشئة والنامية ليست في وضع يمكنها من اتخاذ التدابير المالية أو النقدية التحفيزية التي تستخدمها البلدان الأخرى لدرء الانكماش، غير أنها إذا كانت مضطرة للتكيف مع الوضع من خلال تدابير التقشف فإن هذا سيضعف من احتمالات تحقيق انتعاش عالمي وسيضع قيوداً صارمة على النسيج الاجتماعي الذي يعاني في أغلب الأحيان من الوهن. وتحتاج البلدان التي تخضع لقيود على صعيد السياسات العامة إلى دعم دولي ميسر للغاية على الأمدين المتوسط والطويل لتوفير الوقت والحيز لاستراتيجيات التكيف من خلال النمو^{١٩}.

٣٤. إن متابعة إقرار الميثاق العالمي لفرص العمل بالحاجة إلى ما يلي:

... تشجيع المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية، على إتاحة الموارد لاتخاذ تدابير مواجهة التقلبات الدورية في البلدان التي تواجه قيوداً مالية وسياسية؛ الوفاء بالالتزامات بزيادة المعونة لتفادي حصول تراجع جسيم في مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ حث المجتمع الدولي على توفير المساعدة الإنمائية، بما في ذلك دعم الميزانية، من أجل إرساء أرضية أساسية للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني...

إنما هي أولوية من أولويات الحوار داخل منظومة الأمم المتحدة ومع صندوق النقد الدولي ومصارف التنمية متعددة الأطراف واللجنة الاستشارية الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر كذلك الوثيقة GB306/TC/4).

^{١٧} انظر الموقع:

[http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/NewsAndEvents/22339018/FinalCommunique\(E\)100509.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/NewsAndEvents/22339018/FinalCommunique(E)100509.pdf)

^{١٨} انظر الموقع: www.londonsummit.gov.uk/en/summit-aims/summit-communique/.

^{١٩} انظر الموقع: <http://www.ilo.org/public/english/bureau/dgo/speeches/somavia/2009/imfc.pdf>.

تنسيق العمل على الصعيدين الدولي والوطني لضمان تحقيق الانتعاش والتنمية المتوازنة

٣٥. يرد في الميثاق العالمي لفرص العمل مبدأ يكفل الصلات بين التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وهو "إيلاء اهتمام ذي أولوية لحماية الاستخدام ونموه من خلال المنشآت المستدامة والخدمات العامة الجيدة وتوفير حماية اجتماعية ملائمة للجميع، كجزء من النشاط الجاري على المستويين الدولي والوطني للمساهمة في الانتعاش والتنمية. وينبغي تنفيذ هذه التدابير بسرعة وعلى نحو متنسق".

٣٦. وقضية اتساق السياسة العامة وتنسيقها وردت كموضوع أساسي في بيان قادة مجموعة العشرين، الذي يستهل:

... إطاراً يرسم السياسات والطريقة التي نعمل بها سوياً لتحقيق نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن. ونحن في حاجة إلى انتعاش دائم يستحدث الوظائف الجيدة التي تحتاج إليها شعوبنا. ونحتاج إلى التحول من مصادر الطلب العامة إلى المصادر الخاصة وإرساء نمط لنمو أكثر استدامة وتوازناً في البلدان وتقليل أوجه الخلل في التنمية. ونحن نتعهد بتلافي الازدهار والكساد في أسعار الأصول والائتمان، وهما يؤديان إلى زعزعة الأوضاع، وبعتماد سياسات على صعيد الاقتصاد الكلي تتماشى مع ثبات الأسعار وتعزز الطلب العالمي الملائم والمتوازن. وسنحرز تقدماً حاسماً في الإصلاح الهيكلي الذي من شأنه أن يعزز الطلب في القطاع الخاص ويدعم القدرة على النمو طويل الأمد. وإطارنا الرامي إلى تحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن هو عبارة عن اتفاق يلزمنا بالعمل جنباً إلى جنب لتقييم مدى التوافق بين سياساتنا وتقدير ما إذا كانت جميعها تتسق مع تحقيق نمو أكثر استدامة وتوازناً والقيام بما يلزم لبلوغ أهدافنا المشتركة.

ووزراء مالية مجموعة العشرين مدعوون إلى استهلال تلك العملية بمساعدة من صندوق النقد الدولي. ويعبر البيان كذلك في الجزء المعنون "وضع جودة فرص العمل في صميم الانتعاش"، عن الاتفاق بشأن "أهمية إنشاء إطار موجه نحو العمالة توجيهاً لتحقيق نمو اقتصادي في المستقبل".

٣٧. وفي هذا الصدد، يلقى قرار قادة مجموعة العشرين بدعوة وزراء العمالة والعمل للاجتماع "الضمان تركيزنا المستمر على سياسات العمالة"، بالغ الترحيب، كما يحظى الطلب الموجه إلى منظمة العمل الدولية بتقديم المزيد من التقارير بشأن أثر السياسة العامة وما إذا كان من المستحسن اتخاذ المزيد من التدابير، بأهمية خاصة بالنسبة للمنظمة. والإطار الذي تعترزم مجموعة العشرين وضعه يتردد صداه بقوة مع عدد من المفاهيم الواردة في الميثاق العالمي لفرص العمل، لا سيما في الجزء خامساً بشأن نشاط منظمة العمل الدولية. ويتطلب هذا الأمر الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تحسين المعلومات بشأن سوق العمل وجمع ونشر المعلومات عن استجابة البلدان للأزمة ومجموعات الانتعاش وتقييم الإجراءات المتخذة والإجراءات المطلوبة مستقبلاً وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية وتعزيز التشخيص القطري والإرشاد السياسي وإيلاء الأولوية إلى التصدي للأزمة في البرامج القطرية للعمل اللائق. ويرد وصف للجهود المبذولة لزيادة الأنشطة في تلك الميادين في الوثيقة GB306/3/1، وقد أضفي عليها طابع من الإلحاح من خلال نداء قادة مجموعة العشرين بأهمية ضمان أن تكون منظمة العمل الدولية قادرة على المساهمة في تحليل السياسات في مجالات سلطتها المعروفة، إذا طلب منها ذلك.

٣٨. ولئن نظرنا إلى استدامة الانتعاش ورسم معالم عولمة عادلة، فإن الانتعاش الهش في العديد من البلدان التي يطول فيها أمد معاناة سوق العمل بما يخلف آثاراً عميقة على النسيج الاجتماعي ويؤدي إلى ضعف النمو، هو خطر كبير ينبغي أن تتجنبه جهود رسم سياسات متنسقة ومنسقة.

٣٩. والعديد من الاقتصادات الأقل نمواً والاقتصادات ذات الدخل المتوسط والاقتصادات الناشئة ليس في وضع يسمح له باستهلال تغيير كبير في السياسة العامة بما يتماشى مع الميثاق العالمي لفرص العمل، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل، منها الوضع المالي المقيد والدين الخارجي المرهق والقدرات المؤسسية الواهنة في تنفيذ السياسة العامة. فهناك ضرورة لبذل جهد على الصعيد الدولي لحشد الدعم المالي والتقني لتذليل تلك القيود.

٤٠. وتعتمد إشارات انخفاض الانكماش وانتعاش النمو اعتماداً كبيراً في عدد من البلدان على زيادة الطلب الذي تحفزه التخفيضات في الضرائب والزيادات في النفقات فضلاً عن التسهيلات النقدية لتوفير السيولة لتمويل

الأسواق بمعدلات فائدة متدنية للغاية^{٢٠}. غير أن أوجه العجز في ميزانيات الحكومات تثير المخاوف من فرض أعباء ضريبية في المستقبل ومن احتمال ارتفاع التضخم. وبالتالي يناقش راسمو السياسات الاستراتيجية الممكنة للانسحاب من الجهود السياسية الاستثنائية المبذولة في العام الماضي. بيد أن الغالبية منهم خلصت إلى أن وضع حد لتلك السياسات يعرض الانتعاش إلى خطر الإعاقة أو الانعكاس قبل الأوان. وتوقفت استراتيجيات الانسحاب ووتيرتها، هما أمران غاية في الأهمية في مسار انتعاش العملة. ويصرح بعض وزراء المالية قائلين إن تنفيذ سياسات الانسحاب ينبغي ألا يبدأ إلا متى تبدأ معدلات البطالة في الانخفاض^{٢١}.

٤١. ولاستدامة الانتعاش هناك ضرورة في العديد من البلدان إلى تحقيق نمو أوسع قاعدة وأكثر توازناً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وعلى الرغم من أن قدراً كبيراً من الاهتمام يولى إلى مواطن العجز والفوائض، هناك مجالات أساسية كبيرة من الخلل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قد تسهم، إذا عولجت، في تحقيق الانتعاش ورسم معالم عولمة عادلة وشاملة وأكثر استقراراً. وتشمل معالجات تلك الاختلالات ما يلي:

- المزيد من النمو كثيف العملة؛
- نصيب أعلى للأجور في نمو الإنتاجية وتقليص أوجه التفاوت في المداخل؛
- المزيد من التشديد على أفضية للحماية الاجتماعية؛
- ضمان أن يخدم قطاع الخدمات المالية الاقتصاد الحقيقي؛
- زيادة التركيز على اقتصاد أكثر اخضراراً واستحداث وظائف خضراء.

٤٢. وستكون زيادة الاستهلاك محركاً هاماً للنمو والانتعاش، وهي تعتمد بدورها اعتماداً كبيراً على نمو العملة وزيادة نصيب الأجور من زيادة الإنتاجية وتعزيز الحماية الاجتماعية. ومن شأن كل ذلك أن يسهم في تلافي فترة مطوّلة من الركود ورسم مسار لنمو أشمل وتحفيز تنمية العديد من المنشآت المستدامة. وهناك تسليم متزايد في العديد من البلدان بإعادة التوازن إلى التذني طويل الأمد في مكون مداخل العمل من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار ذلك سمة هامة لعولمة أكثر ثباتاً وشمولاً في المستقبل^{٢٢}.

٤٣. وتجري نقاشات مكثفة في المقام الأول في إطار لجنة الاستقرار المالي المكونة حديثاً، بشأن وضع لوائح جديدة تخضع لها أسواق المال الدولية. ومن شأن شدة تركيز تلك المحادثات أن تحول دون المخاطر الكارثية النظامية مثل تلك التي نشأت قبل عام ٢٠٠٧ وأدت إلى حدوث انكماش عالمي لن تقف آثاره مستمرة في المنشآت وبين الرجال والنساء العاملين لسنوات عدة. بيد أن مدى إسهام النظام الجديد في زيادة القيمة الممنوحة للاقتصاد الحقيقي واستحداث فرص العمل اللائق، إنما هو أمر أكثر غموضاً.

٤٤. ويعتبر رسم معالم أنماط جديدة للاستهلاك والإنتاج والعمالة بما يتماشى مع وضع حد للاحتار العالمي، تحدياً رئيسياً كذلك بالنسبة لبرنامج العمل اللائق. ومن شأن الإقرار بأهمية انتقال صحيح إلى اقتصاد منخفض الكربون في أي اتفاق جديد في كوبنهاغن في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أن يساعد على تمهيد الطريق أمام سياسات متنسقة من ناحية البيئة ومن ناحية العملة. بيد أن تحدي تحقيق مسار نمو عالمي مستدام بيئياً يسهم بدوره في تحقيق الأهداف الإنمائية غير المحققة بعد، بما في ذلك استئصال الفقر، إنما هو شاغل من الشواغل الرئيسية.

^{٢٠} انظر: IMF: *World Economic Outlook*, Washington, DC, October 2009, Ch. 1.

^{٢١} السيدة كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد والصناعة والعمالة الفرنسية، في *الفابننشال تايمز*، ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

^{٢٢} انظر:

K. Dervis, Vice-President, Global Economy and Development at the Brookings Institution: "Growth after the storm?", *The Per Jacobsen Lecture*, Istanbul, 2009.

الخاتمة

٤٥. استجابة النظام متعدد الأطراف لاعتماد الميثاق العالمي لفرص العمل استجابة مشجعة للغاية. بيد أن ضمان انتعاش عالمي وإعادة تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية وزيادة مضمون العمالة في النمو، إنما هي تحديات سياسية رئيسية تستدعي مساهمة منظمة العمل الدولية لمواجهتها.

٤٦. وعلى حد ما شدد عليه العديد من المشاركين في مؤتمر العمل الدولي، فإن تحقيق أهداف الميثاق يقتضي أن تتعاون منظمة العمل الدولية تعاوناً وثيقاً مع مجموعة من الشركاء في النظام متعدد الأطراف بهدف تحسين اتساق السياسات والتعاون الدولي. وسيقتضي ذلك بذل جهود متواصلة من جانب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ومن جانب المكتب لإرشاد ممثلي البلدان في مجالس إدارة المنظمات الأخرى التي تتمتع بولايات ذات صلة بالميثاق العالمي لفرص العمل، وموظفيها، حول أهمية الإسهام في انتعاش سريع في فرص العمل اللائق وبناء قدر أكبر من السياسات الفعالة في ميادين من قبيل الحماية الاجتماعية الأساسية ورسم معالم بيئة مؤاتية لنمو قوي ومستدام ومتوازن.

جنيف، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وثيقة مقدمة للإطلاع.

ملحق

تعليقات من الهيئات المكونة بشأن تقرير مكتب العمل الدولي
بعنوان: "حماية الناس وتعزيز فرص العمل"

تعليقات من حكومة اليابان

يرجى تعديل مرفق المعلومات ١ على النحو التالي.

الإطار ٣ (الصفحة ٢٦) ينبغي أن ينص على ما يلي:

اليابان: تخصيص ١٢٠٠٠ مليار ين ياباني لرابطة ضمان الائتمان لتخفيف قيود الائتمان المفروضة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ٤٠٠٠ مليار ين ياباني لقروض شبكات الأمان.

الإطار ٦ (الصفحة ٢٨) ينبغي أن ينص على ما يلي:

اليابان: تسدد إعانة تكبير العمالة مباشرة إلى أصحاب العمل وقد ارتفعت من نصف تكاليف تسوية الموظفين إلى الثلثين بالنسبة إلى المنشآت الكبيرة، ومن الثلثين إلى أربعة أخماس بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (إذا تجنب أصحاب العمل تسريح أي من عمالهم الحاليين واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة، يمكن زيادة معدل الإعانة) بحد أقصى لا يتجاوز ٨٠ دولاراً في اليوم* (وفي حال توفير التدريب يمكن زيادة مبلغ إضافي قدره ٤١ دولاراً أمريكياً في اليوم بالنسبة للمنشآت الكبيرة و٦٢ دولاراً في اليوم بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة أقصاها ٣٠٠ يوم في ثلاث سنوات). وتمول الإعانة من اشتراك صاحب العمل في تأمين البطالة.

* مبالغ الإعانة محسوبة على أساس سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي (دولار أمريكي واحد = ٩٦,٣٢ ين ياباني) في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

تعليقات من الاتحاد الإسباني لمنظمات أصحاب العمل (مديري، الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩)

يرحب الاتحاد الإسباني لأصحاب العمل بالتقرير بوصفه خطوة إيجابية هناك حاجة ماسة إليها في هذه اللحظة الحاسمة في تنمية العمالة. وكونه مرتبط بتدابير متفق عليها في مؤتمر قمة مجموعة العشرين، يجعله ملائماً للغاية ويسهم في تعزيز دور منظمة العمل الدولية على الساحة الدولية الجديدة.

وهناك إشارة إيجابية أخرى تتمثل في التعاون الأوثق مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فمن شأن التعاون بين هاتين المنظمين الدوليتين فيما يتعلق بتركيز الدراسة وبتقاسم الأساليب والنتائج التحليلية أن يعود بلا شك بفوائد من حيث زيادة الإطلاقة والكفاءة.

أضف إلى أن قائمة جرد التدابير التي أعدها مكتب العمل الدولي (المرفق ٣ من التقرير) مفيدة للغاية وتبين القيمة المضافة التي تقدمها منظمة تملك مرصداً فريداً يسمح لها بتحسين وتعميق معارفها بشأن سياسات العمالة المختلفة^١.

وفي الوقت ذاته وعلى الرغم من تقييمنا الإجمالي الإيجابي للتقرير، نرغب في أن نقدم أربع ملاحظات وجيزة بشأن مضمونه.

- كما يوضح التقرير في حد ذاته، فإن تحليل اتجاهات العمالة الإجمالية محدود. والمشكلة الأساسية تنبع من الطبيعة المختلفة لأوضاع العمالة والاتجاهات التي ظهرت نتيجة للأزمة في أنحاء مختلفة من العالم. ولعلنا نواجه للمرة الأولى أزمة عالمية حقيقية خلفت آثارها على كل منطقة في المعمورة، ولكن طبيعة هذه الآثار تختلف اختلافاً واسعاً (كما يوضحه التقرير). وعليه، ينبغي معالجة الاستنتاجات العامة التي خلص إليها التقرير بالنسبة إلى اتجاهات العمالة مع توخي الحذر، وهذا يشمل التحليلات المتعلقة بالانتعاش في العمالة العالمية (المرفق ٥).

- تقييم التدابير المعتمدة في البلدان المختارة لغرض هذا التقرير لعله كمي على نحو مغالي فيه وغير نوعي بما يكفي من حيث تركيزه. ومن المحتم أن أي تقييم يجري على أساس النسبة المئوية أو عدد التدابير المعتمدة في مختلف المجالات أن يكون مقيداً بقيود كبيرة عندما يقارن بتحليل قائم على الآثار المحتملة [للتدابير] والموارد المخصصة لها.

- في الوقت ذاته، العلاقات المتبادلة القائمة بين شتى التدابير تجعل من الصعب أحياناً تصنيفها في فئات مستقلة (على سبيل المثال التدابير الهادفة إلى الحد من اشتراكات الضمان الاجتماعي هي أيضاً تدابير لدعم العمالة ويمكن أن تكون مدرجة، إذا أجريت مشاورات مسبقة، في الجزء المخصص للمشاورات بشأن الاستجابات لمواجهة الأزمة).

- الجزء الأخير من التقرير، المرفق ٤، يجمع تقديرات أثر التدابير التحفيزية على العمالة. وفي هذا الجزء، يقال إن العمالة يمكن أن تزداد في جميع أنحاء العالم في مجموعة تتراوح بين ٢ و٥,٧ مليون فرصة عمل على مدى عام ٢٠٠٩. بالإضافة إلى الرأي العام المعرب عنه بشأن ضرورة توخي الحذر فيما يتعلق بالتقييمات العالمية لاتجاهات العمالة، من الصعب تحديد الآثار المتوسطة وطويلة الأمد لهذه التدابير على العمالة. وبعبارة أخرى، إن أهم قيد لهذا التقييم هو عدم إشارته إلى الطريقة التي يمكن بها استحداث وظائف دائمة على الأمدين المتوسط والطويل.

^١ "الإطار ٧- برامج عمالة الشباب: المزاي والعيوب"، كان أيضاً إطاراً مفيداً وقدم إرشاداً قيماً.